أخبار قصيرة

بزشكيان يؤكد على توظيف كافة طاقات محطات الطاقة

أكد رئيس الجمهورية على توظيف كافة طاقات محطات الطاقة في البلاد لتوليد الكهرباء وإمدادها بشكل مستدام، وكذلك توفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب في هذا الصدد، وأوعز إلى جميع الوزارات والدوائر باتخاذ جميع التدابير اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة.جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية الدكتور مسعود بزشكيان وبجدول أعمال دراسة سبل إدارة إستهلاك الطاقة في ظل درجات الحرارة غير المسبوقة التي تشهدها البلاد.وأكد الدكتور بزشكيان، بعد اطلاعه على تقرير وزير الطاقة حول حجم توليد واستهلاك الكهرباء، على أهمية ترشيد الاستهلاك للتغلب على تحدي الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة في البلاد خلال الأيام المقبلة، وأكد على استخدام كافة طاقات محطات توليد الكهرباء في البلاد لتوليد الكهرباء وإمدادها بشكل مستدام.كما أوعز رئيس الجمهورية إلى جميع الوزارات والدوائر ترشيد استهلاك الطاقة، وأيضاً تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، وطلب من المواطنين الاقتصاد في استهلاك الكهرباء قدر الإمكان.

تحديد سعر البيض الإيراني المصدّر إلى العراق

قال رئيس مجلس إدارة الإتحاد الوطني لمربي الدواجن في إيران: إن سعر البيض المقرر تصديره إلى العراق خلال الأيام الثمانية المقبلة سيتراوح بين ٥٤ و٥٦ ألف تومان.

وتحدث حميدرضا كاشاني، في تصريح لمراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، عن آخر مستجدات تسعير صادرات البيض الإيراني، وقال: سبب تسعير البيض المصدر للدول المختلفة عبر جمعية مزارعي الدواجن هو خلق إجراء موحد لبيع البيض ومنع المنافسة السلبية في هذه الدول.

وأضاف كاشاني: لذلك فإن الاتحاد يحدد ويعلن أسبوعياً سعر صادرات البيض إلى العراق وأفغانستان وتركمانستان والسودان ودول الخليج الفارسي كقطر والإمارات حسب نوع التغليف وتكلفة النقل. وصرح: بناء على هذا التسعير يكون سعر كل كرتونة بيض مصدرة من إيران إلى العراق في الفترة من الأحد ٤ إلى ١١ أغسطس بأوزان تزيد عن ٢٤/٥ كغم (١٢ طبق بيض) هو ٥٤ ألف تومان للكيلو، و٥٦ ألف تومان لمن يقل وزنهم عن ٢٤/٥ كغم.

وبلغ سعر البيض الإيراني المصدر إلى أفغانستان، وفق قول رئيس مجلس إدارة الاتحاد الوطني لمربي الدواجن في إيران، ٦٠ ألف تومان. وأكد كاشاني أن الاتحاد مسؤول عن إنتاج وتوريد وتنظيم سوق البيض المحلي وتصدير هذا المنتج.

وصدرت إيران، في الأشهر الأربعة الماضية، أكثر من ٥٥ ألف طن من البيض إلى الدول المستهدفة.

بسبب مقاطعة منتجاتهم فلسطينياً وعالمياً

خسائر اقتصادية فادحة لكيان الاحتلال وداعميه

الوفاق/ وكالات

في ظل اتضاح تأثير مقاطعة منتجات الدول والشركات الداعمة لكيان الاحتلال الصهيوني وأثرها المدمر على المصالح المستقبلية لهذه الأطراف، أصبحت مقاطعة بضائع كيان الاحتلال والدول الداعمة له من بينها أمريكا، سياسة معتمدة من قبل معظم الشعب الفلسطيني وعدد من دول العالم.

رفع كفاءة المصانع المحلية ونجاح حملات المقاطعة للمنتجات الداعمة للاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية هي تعزيز لوجود المنتج الوطني الفلسطيني في مقدمة المنتجات على رفوف المحلات التجارية بشكل أكبر.

على خط المقاومة وفي ظل هذه المقاطعة، يسارع عمال عدد من المصانع في الضفة الغربية بالعمل لساعات متواصلة لصناعة منتجات الألبان ومشتقاتها.. انتعاش السوق المحلية بالمنتجات الوطنية على حساب بضاعة كيان الاحتلال وإقبال الفلسطينيين عليها بشكل لافت تنديداً بالعدوان الصهيوني على قطاع غزة أنعش سوق المصانع الفلسطينية، ما دفعهم إلى زيادة الإنتاجية والأيدي العاملة في مصانعهم.

المقاطعة دافع أكبر للعمل

وفي هذا السياق، قال مدير مصنع محلي للألبان لمراسل وكالة تسنيم للأنباء بخصوص التطوير: التطوير مهمة مستمرة في الشركات والصناعات الغذائية بالتحديد وبالأخص في شركة البيتار، والمقاطعة تعطي دافعاً أكبر حتى نعمل على الموضوع أكثر.

وأضاف منديلا أبو غواش: نحاول أن نوجد بدائل سواء للسلع المستوردة أو البضائع الصهيونية التي تضاهي جودتها وأعلى منها، ونحن تخطينا جودة المنتجات الصهيونية، وطبعاً في ظل هذه الأوضاع سيتأثر الجميع وبخاصة الألبان ومربي الأبقار والمزارعين، وكذلك سيتأثر مصنعين الأعلاف. وتابع: إن هذه العملية هي سلسلة ممتدة من المصنعين والتجار والمصانع التي يمكن أن تتأثر.

وقال: حتى على المستوى الثقافي نحن نحاول تغيير ثقافة بعض الناس الذين يستخدمون حتى المصطلحات العبرية لأسماء المنتجات التي نحن أوجدنا لها البدائل لها، مثل اسم الشيمينت الكلمة العبرية في مصانعنا أشرنا إلى عدم استخدام المصطلح وأنها القشطة الحامضة، ونحاول أن نرفع قليلاً وعي الناس بالموضوع.

المقاطعة سلاح فعال ضدّ العدوان

وفي لغة الاقتصاد، تدخل المقاطعة سلاحاً فعالاً ضد عدوان الكيان الصهيوني على القطاع. وفي اصطفاف شعبي قادت حملات عالمية دعوات لمقاطعة هذه البضائع والتي تنشط تحت مسميات متعددة تتماهى وتتشارك في الأهداف نفسها وهي دعم صمود الشعب الفلسطيني.

وقال المنسق العام للجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة وهي قيادة حملة المقاطعة العالمية "BDS" محمود نواجعة: إن حملة المقاطعة العالمية أثرت بشكل كبير على كثير من الأصعدة المحلية والدولية والتي أنهت علاقاتها بشكل كامل مع الاحتلال، وأما على مستوى المقاطعة المحلية فإن وزارة الاقتصاد الفلسطيني وصلت إلى نسبة ٨٦٪ وهذه نسبة جيدة لم تسبق أن تصلها، وهذه الحملات تزايدت بعد الحرب على غزة.

ويرى الفلسطينيون أن إتفاقية باريس، وهي البروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية أوسلو التي وقّعتها السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني بباريس، أنها بمثابة المصيدة التي جنت على الاقتصاد الفلسطيني وعرقلت تقدمه في ظل عدم التزام الاحتلال الإسرائيلي في البنود المتفق عليها.

وقال رئيس الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى أمين شومان: أن كيان الاحتلال لم يلتزم بإتفاقية باريس الاقتصادية وهي تحاصر السلطة الفلسطينية لسرقتها واحتجازها لأموال المقاصة الفلسطينية بدعوة أن هذه الأموال لتمويل حركة حماس وعدم صرف أموال الشهداء والأسرى وهي التي تعتبر حقاً لكل فلسطيني.

المقاطعة ضربة لاقتصاد الكيان

وتعتبر السوق الفلسطينية ثاني أكبر سوق للمنتجات الصهيونية في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية، ويصدر الكيان سنوياً إلى السوق الفلسطينية بما يقارب ٥ مليارات دولار، وخطوة المقاطعة للمنتجات الصهيونية ستكون ضربة لاقتصاد الكيان.

وأكد المواطنون الفلسطينيون على ضرورة المقاطعة بأي شكل من الأشكال وأن هذا واجب كل فلسطيني من الأساس وكل شخص حر يعيش خارج فلسطين، وإن إنعاش المنتجات المحلية أمر في غاية الأهمية، وهذه المقاطعة هي أقل شيء ممكن أن يفعله الإنسان في ظل الدمار الذي يحصل في غزة.

الفلسطينيون يؤكدون على ضرورة المقاطعة بأي شكل من الأشكال، وأن هذا واجب كل فلسطيني من الأساس وكل شخص حرّ يعيش خارج فلسطين

وسط عمليات بيع حادة مقابل اليورو والين

الدولار قرب قاع ٧ أشهر؛ والعملات المشفّرة تتهاوى

انخفض الدولار إلى أدنى مستوى له في ٧ أشهر تقريباً مقابل سلة من العملات يوم الإثنين، وسط عمليات بيع حادة مقابل اليورو والين الياباني.

جاء ذلك بعد أن أجّجت بيانات اقتصادية في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي مخاوف من حدوث ركود اقتصادي وزيادة الرهانات على خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (المركزي الأميركي) أسعار الفائدة بوتيرة أكبر من المتوقع.

وانخفض مؤشر الدولار -الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل ٦ عملات أخرى- ٠/٧٪ إلى ١٠٢/٣٩ بعد أن تراجع إلى ١٠٢/١٥ وهو أدنى مستوى له منذ ١٢ يناير/كانون الثاني الماضي. وارتفع اليورو ٠/٥٪ إلى ١/٠٩٦٨ دولار بعد أن صعد إلى ١/١٠٠٩ دولار، وهو أعلى مستوى له منذ الثاني من يناير/كانون الثاني المنصرم. وانخفض الدولار ٢/٣٪ مقابل الين إلى ١٤٣/١٣ قرب أدنى مستوى خلال العام.

وأدت بيانات الوظائف الأميركية التي جاءت أضعف من المتوقع، إلى جانب تقارير الأرباح الضعيفة من شركات التكنولوجيا الكبرى والمخاوف المتزايدة بشأن الاقتصاد الصيني، إلى موجة بيع عالمية في أسواق الأسهم والنفط والعملات ذات العائد المرتفع خلال الأسبوع الماضي مع بحث المستثمرين عن الأمان في النقد.

واستمرت عمليات البيع يوم الثلاثاء مع استمرار انخفاض عوائد سندات الخزانة الأميركية وتراجع مؤشرات الأسهم وانخفاض بيتكوين والدولار.

وارتفع الفرنك السويسري بنحو ١٪ عند ٠/٨٤٩٩ للدولار. وجاءت التداولات على الفرنك عند أعلى مستوى له منذ ٧ أشهر.

العملات المشفرة

وفي مجال العملات الرقمية، انخفضت بيتكوين وإيثر يوم الثلاثاء إلى أدنى مستوياتهما في عدة أشهر مع إحجام المستثمرين عن الأصول عالية المخاطر.

وهوت بيتكوين ١٤٪ في أحدث تعاملات إلى ٥٤ ألفاً و٧٨ دولاراً وتتجه صوب أكبر انخفاض يومي لها منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢. كما هوت إيثر بنحو ٢١٪ إلى أدنى مستوى لها منذ يناير/كانون الثاني الماضي.

تنمية السياحة الدينية في العراق من خلال الربط السككي مع دول الجوار

الوفاق/ خاص
هاني الخاطر
صحفي عراقي

يستطيع العراق، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط الخام بين دول منطقة غرب آسيا، على تنويع مصادر دخله وتقليل اعتماده على النفط من خلال تطوير السياحة الدينية. ويعتمد هذا الإجراء على إنشاء بنية تحتية للنقل البري، وخاصة خطوط السكك الحديد مع تركيا وإيران.

ولأن العراق يعتبر أحد أكبر الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية في العالم، يصدر العراق حوالي ٤ ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وهو مصدر الدخل الرئيسي للحكومة العراقية.

وبحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، شكلت عائدات النفط خلال العقد الماضي أكثر من ٩٩٪ من صادرات العراق ، أي ما يقارب ٨٥٪ من موارد الموازنة الحكومية، وبمعنى آخر، ضمن ميزان الإنتاج ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وإنّ درجة الاعتماد على النفط بشكل أساسي جعل اقتصاد العراق القائم على منتج واحد عرضة للتغيرات العالمية في أسعار النفط.

في الوقت نفسه، يستطيع العراق أن يعتمد على إمكانياته الأخرى وخاصة السياحة الدينية. وهنا بيت القصيد في هذه المقالة، طبعاً إيرادات السياحة الدينية يمكن أن تكون من ركائز المصادر بالإضافة إلى تنوع مصادر دخل العراق، حيث ينبغي حماية العراق ومصادر الدخل العراقي من الأضرار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.

يحتضن العراق حالياً أكبر وأهم المراقد الدينية المباركة في العالم الإسلامي وتقع حوالي ٩٠٪ من المراقد الدينية المتعلقة بالأنبياء والأئمة في العراق. ومن مميزات هذا النوع من السياحة يمكن القول أنها مفتوحة طوال السنة وقرب منشآتها من دولة العراق وكثرة المناسبات الدينية للزيارة مما يدل على الفوائد الدائمة والمستقرة منها، ومع كل ذلك فإن تطوير السياحة الدينية والحصول على الفوائد منها في العراق يواجه العديد من المشاكل وأبرزها ضعف البنية التحتية المناسبة للاتصالات البرّية بين العراق والدول المهمة لهذا النوع من السياحة والتي من ضمنها تركيا وإيران وباكستان والدول الآسيوية والقوقاز.

يتطلع العراق حالياً للارتباط بتركيا وإيران عبر خطين للسكك الحديد وهما «طريق التنمية أو التطوير» للاتصال بتركية وطريق «البصرة - شلمجة» للاتصال بإيران. يحتاج طريق الاتصال بتركيا إنشاء نحو ١٢٠٠ كيلومتر من الطرق والسكك الحديد واستثمارات بقيمة ١٧ مليار دولار، ذلك على الرغم من أن مشروع خط سكة حديد «البصرة - شلمجة» لا يتطلب سوى مد نحو ٣٣ كيلومتراً من السكك الحديد، وتنفيذ أول ١٦ كيلومتراً من الخط، وبناء جسر فوق أروند رود، لذلك يمكن ربط الجانبين ببعضهما البعض من خلال خط السكة الحديد بإنفاق أقل ووقت أقل.

ومع انطلاق خط سكة الحديد هذا، سيتم ربط العراق بالمصادر الرئيسية للسياحة الدينية، بما في ذلك دول باكستان والهند وآسيا الوسطى وحتى القوقاز.

في الوقت الحالي يسافر حوالي ٩ ملايين شخص من إيران إلى العراق وبالعكس في كل عام، ويسافر حوالي ٣٠٠ ألف سائح ديني من باكستان إلى العراق في كل عام، وإن إنشاء خط سكة حديد يمكن أن يزيد من عدد السائحين ضمن اقتصاد السياحة الدينية، فهم يدخلون العراق من هذه الدول وأول خطوات السياحة هي النقل، فمن خلال تسهيل حركة السياح وتقليل الوقت وزيادة الأمن، تكون نتيجة ذلك زيادة دخل الحكومة العراقية وخلق المزيد من فرص العمل في مختلف المدن العراقية، ولذلك فإن بناء خطوط سكك الحديد بين العراق والدول المجاورة بما فيها تركيا وإيران عبر حدود البصرة - شلمجة ضروري لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.